

أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2015

The impact of banking development on economic growth in Algeria during the period from 1990-2015

مجاهد كتنزة^{1*}، سي محمد كمال²

¹ جامعة تلمسان - تلمسان - (الجزائر)، medjahedkenza@gmail.com

² المركز الجامعي عين تموشنت - عين تموشنت - (الجزائر)، Simohammed_k@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/06/01؛ تاريخ المراجعة: 2018/09/01؛ تاريخ القبول: 2019/01/12

ملخص: تهدف من خلال هذه الدراسة إلى مناقشة أثر الوساطة المالية للبنوك الجزائرية على النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة GMM لتقدير نموذج الدراسة ، وتم استخدام مؤشرات ممثلة للوساطة المالية والتطور المصرفي تتمثل في القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص ، M1،M2 و مجموع الادخار كلها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و مجموع أصول البنوك التجارية الى مجموع أصول البنوك التجارية و أصول البنك المركزي ، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثل للنمو الاقتصادي .فتوصلنا من خلال الدراسة القياسية الى أن مؤشرات التطور المصرفي اجمالا تمارس تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاح: التطور المصرفي ، النمو الاقتصادي ، طريقة GMM.

تصنيف JEL :

Abstract: The impact of banking development on economic growth in Algeria during the period 1990-2015. The target of this study is to investigate the impact of financial intermediation by banks on economic growth in Algeria during the period 1990-2015, to achieve this goal GMM method is used to estimate the model, and indicators of financial intermediation there are credits to private sector, the total saving, M1 and M2 as ratio from GDP, the ratio of commercial bank assets to the sum of commercial bank assets and central bank assets, and growth rate of GDP as proxy of economic growth. We concluded that the indicators of banking development in general have a negative impact on the economic growth in Algeria.

Keywords: banking development , economic growth , GMM method.

Jel Classification Codes :

I- تمهيد :

يحتل النظام البنكي مركزا مهما في اقتصاديات الدول الخاصة النامية منها التي تفتقد للأسواق مالية متطورة ، فهو يعول عليه كثيرا في دعم النشاط الاقتصادي و الذي يظهر من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي و قيامه بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الادخار في الاقتصاد و يوفر التمويل اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية الذي ينتج عنه زيادة في الدخل و الإنتاج ، و الجزائر على غرار بقية الدول النامية فإنها تفقد إلى سوق مالي متطور قادر على توفير الحاجات التمويلية للاقتصاد ، مما يجعل النظام البنكي الجزائري هو المسئول الوحيد على توفير التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية ، وبتتبع مسار المنظومة البنكية الجزائرية نجد أنها قد عرفت إصلاحات كثيرة و خصصت بعديد القوانين و الإجراءات التنظيمية ، و التي تباينت على حسب الظروف والطبيعة التي كانت تميز الاقتصاد الجزائري خلال كل مرحلة، فابتدأ من سياسة الكبح المالي الذي كانت مطبقة على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من تأسيسها و إلى غاية سنة 1989 و المتزامنة مع التوجه الاشتراكي للاقتصاد الجزائري ، و التي تميزت بسيطرة الخزينة العمومية على هذا الجهاز و تراجع دوره في الوساطة المالية و أدائها بشكل عام في الاقتصاد، ثم من بعد ذلك انتقاله إلى سياسة التحرير المالي التي تواكب تحول الجزائر إلى اقتصاد الحر أين تم إصدار قانون النقد و القرض في سنة 1990 بهدف تحرير المنظومة المالية و البنكية الجزائرية وإنعاش دورها في الوساطة المالية و الرفع من مستوى الادخار و توفير التمويل في الاقتصاد . و ما سبق فان هذه الورقة البحثية تهدف إلى الوقوف على ما مدى مساهمة الوساطة المالية للبنوك الجزائرية في دعم النشاط الاقتصادي والذي ينعكس من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وهذا من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الادخار والتوزيع الأمثل له على الاستثمار في الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 1990 أي فترة بداية إجراءات التحرير المالي في الجزائر وإلى غاية 2015، و من هنا نقوم بطرح الاشكال التالي : "ما مدى مساهمة الوساطة المالية للبنوك الجزائرية في رفع من حجم الادخار و تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015؟".

أولا : الاطار النظري للتطور المالي و النمو الاقتصادي :

لقي موضوع العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو اهتماماً كبيراً بين الاقتصاديين، من بينهم الاقتصادي (Schumpeter 1912) من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي ، والذي يعتبر أول من أشار الى الدور الايجابي التي تلعبه الوساطة المالية في عملية التنمية من خلال قدرتها على توجيه الادخارات الى أفضل فرص الاستغلال والتي يكون لها تأثيراً مباشراً على زيادة الانتاجية والابداع التكنولوجي، ويعتبر كل من (Gerschenkron 1962)، (Cameron et al 1967)، (Gurley and Shaw 1960) و (Goldsmith 1969) من الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، من خلال التركيز على أهمية الهيكل المالي، وتوصلوا من خلال تحليلاتهم النظرية والتطبيقية الى دلائل قوية تربط بين مؤشرات القطاع المالي والقطاع الحقيقي (الانتاج)، ولكن لم يقدموا توضيحات مهمة حول اتجاه العلاقة السببية.

بالإضافة الى أعمال التي قدمت من طرف Shaw 1973 و (McKinnon 1973) حول نظرية التحرير المالي التي تتمثل أساسا في تحرير النظام المالي الداخلي من خلال تعويم أسعار الفائدة على القروض و الودائع ،التخلي عن سياسة توجيه الائتمان ،خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي ،فتح السوق المصرفية أمام الخواص كل هذا ينعكس ايجابا على تطوير الوساطة المالية مما يسمح بزيادة حجم الادخار المحلي و التخصيص الأمثل للموارد المالية الذي ينعكس ايجابيا كمية و نوعية الاستثمارات و النمو الاقتصادي ، أي أن تحرير المالي يؤثر على النمو من خلال قناة تطوير الأنظمة المالية و المصرفية. في بداية الثمانينات قدمت مجموعة من الانتقادات لسياسة

التحرير المالي، وأن تطبيق هذه السياسات يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وأشار Stiglitz (1989) على أن إلغاء القيود يؤدي إلى فشل السوق في الأسواق المالية، ونتيجة لمجموعة تجارب تطبيق سياسات التحرير المالي قدم أنصار مدرسة الهيكلين الجدلة انتقادات لسياسة التحرير المالي وخاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية التي بنوا على أساسها نماذجهم بوضع فرضيات تختلف عن نموذج التحرير المالي، وأهم ما ميز النماذج هو التركيز على عدم كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية (Taylor, 1983 Van, 1983, 1982, 1983, Wijnbergen, 1984, Buffie).

شهدت سنوات التسعينات ظهور ما يسمى بنموذج النمو الداخلي التي اهتم في أحد فروعها بالعلاقة بين الوساطة المالية والتنمية الاقتصادية، وركزت نماذج النمو الداخلي على دراسة العوامل المؤثرة في النمو على المدى الطويل، وكل دراسة اهتمت بوظيفة من وظائف الوساطة المالية، والتي حاولت إبراز أن الوساطة المالية تؤثر على النمو من خلال مجموعة من القنوات، والتي تشمل على تأثير التطور المالي على معدلات الاستثمار، وكفاءة تخصيص الموارد المالية، ومعدل نمو الانتاجية وأخيراً تأثيره على مستوى الادخار، وتؤيد نماذج النمو الداخلي التأثيرات ايجابية لتطورات القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال عملية تخفيض من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات والرفع من فعالية وكفاءة تخصيص الموارد المالية، بحيث ركزت نماذج النمو الداخلي على أن التطور المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناة الرفع من كفاءة الاستثمارات، بالإضافة إلى الاهتمام كذلك بدور الأسواق المالية، ومن بين أهم الدراسات التي تناولت موضوع الوساطة المالية ضمن نماذج النمو الداخلي دراسات كل من (Greenwood and Jovanovic, 1990), Bencivenga and Smith (1993), Pagano (1993), King and Levine (1993b), Saint-Paul (1992), Bencivenga (1991), et al (1995), Berthélemy and Varoudakis, Levine (1991), Greenwood and Smith (1997), Roubini and Sala-i-Martin (1992), (1996), وأيدت هذه النماذج بأن التطور المالي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على تخفيض حدة تكلفة المعلومات، وتخفيف المخاطر عن طريق التنويع وتقاسم المخاطر، والرفع من فعالية وكفاءة تخصيص الموارد المالية نحو استثمارات أكثر انتاجية، واهتمت كل الدراسات السابقة بتحليل ومحاولة توضيح العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على إحدى وظائف القطاع المالي وربط علاقتها بالنمو الاقتصادي في إطار نماذج النمو الداخلي .

والنتيجة أن نماذج كل من (McKinnon (1973) و Shaw (1973) تؤكد على سياسة التحرير المالي بشقيها الداخلي والخارجي بهدف رفع حجم المدخرات وتوفير التمويل للاستثمارات الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة حجم الاستثمارات ، في حين أن نماذج النمو الداخلي تركز على دور الوساطة المالية في تحسين كفاءة الاستثمارات أكثر من زيادة حجمها، وبالتالي فإن الفرق بين نماذج التحرير المالي والنمو الداخلي يكمن في اختلاف التركيز على الاستثمار؛ أي النوعية مقابل الكمية، بالإضافة إلى أن نموذج McKinnon-Shaw يبرز دور التطور المالي في عملية النمو الاقتصادي، في حين أن نماذج النمو الداخلي تؤكد على أن هناك تفاعل بين المتغيرين، أي عند مستوى أعلى من النمو يحفز الطلب على الخدمات المالية الذي ينعكس إيجاباً على زيادة المنافسة ما بين مؤسسات الوساطة المالية والأسواق المالية التي يكون لها تأثيراً على رفع كفاءة الأنظمة المالية، ومن ناحية أخرى مستوى أعلى من التطور في القطاع المالي يسمح برفع كفاءة تجميع وتحليل المعلومات والبيانات، الأمر الذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي، وتوجيه الادخارات إلى الاستثمارات الأكثر انتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي (Ang, 2008, p: 542)، الذي يمكن توضيحه من خلال تبسيطه في الشكل التالي :

الشكل (01)

التفاعل بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي وفقاً لنماذج النمو الداخلي



بالإضافة إلى الدراسات النظرية حول أهمية تطور النظام المالي في العملية التنموية، يرى بعض الاقتصاديين أن التطور المالي لا يمارس أي أثر على النمو الاقتصادي (Robinson, 1952, Modigliani and Miller, 1958, Chandavarkar, 1992, Stern, 1989)، أما فقط الاقتصاديون يبالغون في علاقة القطاع المالي بالنمو (Lucas 1988,p:06)، و أشار Singh (1997) أن الأسواق المالية ليست عامل ضروري في عملية التنمية إنما تكون سببا وراء حدوث الأزمات و التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي و خاصة في الدول النامية، بالإضافة إلى الاقتصادي (Weil 2005) لم يناقش أهمية التمويل على أنه من محددات النمو

ثانيا : تحليل وضعية الوساطة المالية للبنوك الجزائرية من 1990-2015 :

تميزت الوساطة المالية للبنوك الجزائرية من 1965 إلى 1989 (في ظل الاقتصاد المخطط) بأنه مجرد وسيط بين الخزينة العمومية و المؤسسات العامة ، لم يلعب دوره الأساسي الذي يتمثل في جمع المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات حسب أهميتها ، رغم ما مسه من الإصلاحات المالية (1971 ، 1986 و 1988) ، التي كانت دافعا أمام اتخاذ إصلاحات جديدة سنة 1990 والتي تمثلت في قانون النقد و القرض 90-10 ، والتي تعتبر البداية الحقيقية لسياسة التحرير المالي في الجزائر (التحول نحو اقتصاد السوق) بهدف تطوير الجهاز المصرفي من خلال التخفيف من القيود المفروضة عليه ، و بموجب هذا القانون استرجع البنك المركزي استقلالته و صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية ، تمكين الوساطة المالية من القيام بدورها ، وهذا بإبعاد الخزينة العمومية عند التدخل في تمويل الاقتصاد (الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض) ، حيث أصبحت البنوك بموجب قانون 10/90 تقوم بدورها الرئيسي كوسيط مالي من خلال جمع الودائع ومنح القروض ، و السماح بإنشاء بنوك و مؤسسات مالية أجنبية و خاصة من أجل تنشيط المنافسة ما بين البنوك التي تنعكس إيجابا على أدائها .

ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي ، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994 التي تمثلت في برنامج الإصلاح الهيكلي 1994-1998 متضمنا إجراءات تدمجية لسياسة التحرير المالي (1990) وكان الهدف من خلال هذا البرنامج تخفيض عجز الميزانية و تحقيق أسعار فائدة حقيقية إيجابية عن طريق تحرير أسعار الفائدة المدينة ورفع معدلات الفائدة على الودائع قصد جمع أكبر قدر من الموارد المالية لتمويل الاستثمارات ، بالإضافة إلى الشروع في خصخصة البنوك العمومية.

شهدت سنوات 2003 و 2004 صدور مجموعة من القوانين ، والتي لا تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف ، بسبب أزمة بنك الخليفة كبنك خاص ، بالإضافة إلى التأكيد على قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية ، رفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر ، تحديد معدل الاحتياطي الاجباري بين 0% و 15% كحد أقصى ، خلق نظام جديد يخص ضمان الودائع المصرفية أي التعويض للمودعين في حالة عدم قدرتهم على الحصول على ودائعهم من بنوكهم.

و فيما يلي سوف يتم تقييم الوساطة المالية للبنوك الجزائرية من خلال قناتين رئيسيتين أي الدور الرئيسي الذي تقوم به الوساطة المالية والتي تتمثل في الموارد المالية المجمعة ،والقروض الممنوحة الى الاقتصاد خلال الفترة من 1990 الى غاية 2015 كما يلي :

1- قناة الادخار : يتم تحليل قناة الادخار من خلال الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول (1)

تطور هيكل الموارد المالية المجمعة

وحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
D V	106.55	133.11	140.84	188.93	196.46	210.78	234.03	254.8	334.5	352.7	460.27
نسبتها %	59.1	59.6	49.1	51.1	44.3	43.1	48.8	38.3	41.4	37.9	42.7
D T	72.92	90.28	146.11	180.52	246.67	178.17	325.9	409.9	474.1	578.6	617.87
نسبتها %	40.9	40.4	50.9	48.9	55.7	56.9	58.2	61.7	58.6	62.1	57.3
مجموع	178.47	223.39	287.02	369.45	443.32	488.95	559.93	664.7	808.6	391.3	1088.1
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
DV	554.9	642.2	718.9	1127.9	1224.41	1750.4	2560.8	2946.9	2502.9	2870.7	3495.8
نسبتها %	31	30.2	29.4	41.7	41.3	49.8	56.7	57.1	55.8	49.3	51.9
DT	123.5	1485.2	1724.1	1544.5	1736.2	1766.1	1956.5	2787.5	2524.3	2228.9	1991.0
نسبتها %	69	96.8	70.6	58.3	58.7	50.2	43.3	42.9	42.2	50.7	48.1
مجموع	1789.9	2127.4	2443.0	2705.4	2960.6	3516.5	4517.3	5161.8	5146.5	5819.1	6733.0
السنوات	2012	2013	2014	2015							
D V	3356,8	3537,5	4434,8	3891,7							
نسبتها %	50,18	48,93	52,06	46,69							
D T	3331,5	3691,7	4083,7	4443,3							
نسبتها %	49,81	51,07	47,94	53,31							
مجموع	6688,3	7229,2	8518,5	8335,0							

المصدر : بيانات بنك الجزائر، DV : ودايع تحت الطلب و DT : ودايع لأجل .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تطور كبير في حشد و جمع الموارد المالية من طرف الوساطة المالية للبنوك الجزائرية بحيث كانت تقدر ب178.47 مليار دينار جزائري سنة 1990 و أصبحت تقدر ب8335.0 مليار دينار جزائري سنة 2015. تنقسم الموارد المالية المعبئة الى ودايع تحت الطلب و ودايع لأجل ، بحيث ابتداء من سنة 1992 هناك ارتفاع في الودائع لأجل على حساب الودائع تحت الطلب ، قدرت سنة 2004 ب58.7 % وبعدها أصبحت في انخفاضات لكنها طفيفة و قدرت ب53.31 % في سنة 2015.

2- قناة القروض : سوف يتم تحليل هذه القناة من خلال عرض تطورات القروض الموزعة من 1990 الى غاية 2015 .

1-2 : القروض الموزعة حسب القطاعات :

الجدول (2)

تطور هيكل القروض الممنوحة

وحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: بيانات بنك الجزائر. CPRIV : قروض للقطاع الخاص و CPUB : قروض للقطاع العام.

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
284.1	214.5	169.1	108.2	128.7	102.4	96.7	77.1	76.0	54.5	21.1	CPRIV
28.6	18.6	18.7	14.6	16.6	18.1	31.6	35	18.4	16.7	8.6	نسبتها %
708.7	935.6	736.7	632.9	648.0	463.1	209.0	134.0	336.2	271.3	225.6	CPUB
71.4	81.4	81.3	85.4	83.4	81.3	68.4	65	81.6	83.3	91.4	نسبتها %
993.0	1150.1	905.8	741.2	776.8	565.6	305.8	220.2	412.2	325.8	246.9	مجموع
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
1984.2	1806.7	1600.6	1413.3	1216.0	1057.0	881.6	674.7	587.7	550.2	337.2	CPRIV
53.2	55.3	51.8	55	55.1	55.5	49.6	43.9	42.6	43.4	31.3	نسبتها %
1742.3	1461.4	1485.9	1202.2	989.2	848.4	895.8	859.6	791.6	715.8	740.4	CPUB
46.8	44.7	48.2	45	44.9	44.5	50.4	56.1	57.4	56.6	68.7	نسبتها %
3726.5	3268.1	3086.5	2615.5	2205.2	1905.4	1777.4	1534.3	1379.4	1266.0	1077.6	مجموع
							2015	2014	2013	2012	السنوات
							3586,6	3120,0	2720,2	2245,0	CPRIV
							49,30	47,98	52,77	52,25	نسبتها %
							3689,0	3382,9	2434,3	2051,4	CPUB
							50,70	52,02	47,23	47,75	نسبتها %
							7275,6	6502,9	5154,5	4296,4	مجموع

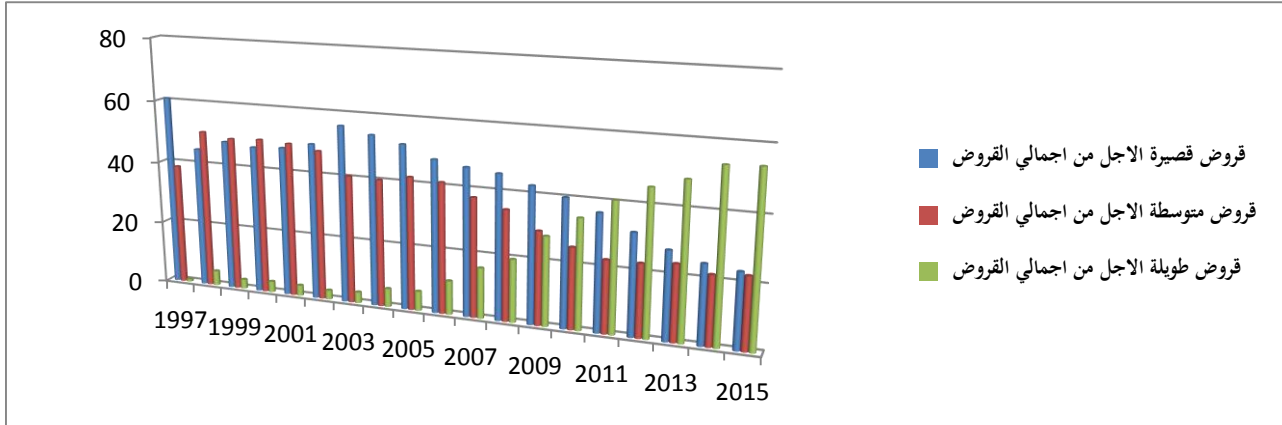
من الجدول اعلاه نلتبس تطور كبير في حجم القروض الموجهة الى الاقتصاد التي قدرت ب 246.9 مليار دينار جزائري سنة 1990 وأصبحت سنة 2015 ب 7275.6 مليار دينار جزائري .

تنقسم القروض الموجهة الى الاقتصاد الى قسمين : قروض موجهة الى القطاع الخاص و قروض موجهة الى القطاع العام ، و من خلال الجدول اعلاه نلاحظ من 1990 الى 2005 : تقريبا يحمل القروض كانت مقدمة الى القطاع العام ، و هذا ما يدل على ضعف الوساطة المالية للبنك في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص ، كانت في سنة 1990 ب 91.4% و في سنة 2005 ب 50.4% للقطاع العام أي النسبة الأكبر الى القطاع العام ، ومن 2006 الى 2013 : النسبة الأكبر من القروض هي من نصيب القطاع الخاص ، في سنة 2006 ب 55.5% ، وفي سنة 2011 قدرت ب 52.77% ، اما سنتي 2014 و 2015 شهدت النسبة الأكبر من القروض للقطاع العام .

2-2 : القروض الموزعة حسب المدة :

الشكل (1)

تطور هيكل القروض من حيث الآجال



اعتمادا على الشكل أعلاه يمكن التقسيم الى فترتين ، الفترة من 1997 الى غاية 2010 التي شهدت ان النسبة الاعلى يحتلها القروض قصيرة الاجل على حساب المتوسطة و طويلة الاجل و باقي الفترة النسبة الاكبر كانت من نصيب القروض طويلة الاجل .

3- مؤشرات مرتبطة بكلا القناتين :

1-3 : أسعار الفائدة :

الجدول (3)

تطور هيكل اسعار الفائدة

السنوات	معدل الفائدة على الودائع (%)	معدل الفائدة على القروض (%)	هامش سعر الفائدة (سعر الإقراض مطروحاً منه سعر الإيداع، %)	معدل الفائدة الحقيقي (%)
1994	12	16	4	-10,1316
1995	16,58333	18,41667	1,833333	-7,90217
1996	14,5	19	4,5	-4,04921
1997	12,60417	15,70833	3,104167	8,136645
1998	9,125	11,5	2,375	15,10401
1999	8,25	10,75	2,5	-0,09599
2000	7,5	10	2,5	-10,334
2001	6,25	9,5	3,25	10,02046
2002	5,333333	8,583333	3,25	7,168249
2003	5,25	8,125	2,875	-0,18991
2004	3,645833	8	4,354167	-3,78416
2005	1,9375	8	6,0625	-6,99706
2006	1,75	8	6,25	-2,30373
2007	1,75	8	6,25	1,508201
2008	1,75	8	6,25	-6,3399
2009	1,75	8	6,25	21,56906
2010	1,75	8	6,25	-6,99275
2011	1,75	8	6,25	-8,65109
2012	1,75	8	6,25	0,509646
2013	1,75	8	6,25	8,121396
2014	1,75	8	6,25	8,446893

المصدر : اعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أسعار الفائدة على القروض و الودائع شهدت مستويات مرتفعة ابتداء من سنة 1994 نتيجة ازالة السقف المفروضة عليها و تركها تتحدد لقوى العرض و الطلب ، لكن بعد 1996 بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض تدريجيا الى أن استقرت أسعار الفائدة على الودائع عند معدل 1.75 % وأسعار الفائدة على القروض عند 8.00 % ، و هذا ما أدى الى ارتفاع و استقرار هامش الربح للبنوك عند مستوى 6.25 % و هو يفوق الهامش الربح المحقق في سنوات 1994 الى غاية 2005 أما فيما يخص معدلات الفائدة الحقيقية فقد سجلت نسبا سلبية في أغلب السنوات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم (عدم استقرار الاقتصاد الكلي) والتي تؤثر سلبا على تطور الجهاز المصرفي .

3-2 مؤشر (حجم الودائع لأجل/ حجم القروض) :

يعكس مؤشر (حجم الودائع لأجل/ حجم القروض) مدى قدرة البنوك على الاعتماد على الودائع لأجل و خصوصا المتوسطة و الطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني، أي يقيس مدى قدرة الودائع الآجلة في تغطية نشاطها الاقراضي ، يتبن من خلال الجدول رقم (4) أن هذا المؤشر عرف قيما أقل من 1 في أغلب السنوات ما عدا سنوات 2001 ، 2002 ، 2003، و 2004 و هذا يدل على لجوء البنوك الى الودائع الجارية في منح الائتمان أي ضعف الوساطة المالية في جلب الودائع لأجل.

الجدول (4)

تطور مؤشر حجم الودائع لأجل/ حجم القروض خلال الفترة 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مؤشر حجم الودائع لأجل/ حجم القروض	0.30	0.28	0.35	0.82	0.81	0.32	0.42	0.55	0.52	0.50	0.06	1.15	1.17
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر حجم الودائع لأجل/ حجم القروض	1.25	1.01	0.98	0.93	0.89	0.68	0.82	0.68	0.53	0.77	0.71	0.63	0.61

المصدر: باعتماد على بيانات بنك الجزائر.

ثالثا : قياس تأثير مؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

1- نموذج الدراسة و طريقة التقدير المستعملة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى اختبار أثر مؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى غاية 2015 و بيانات تم الحصول عليها من معطيات بنك الجزائر و البنك العالمي ، و باعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي سوف يكون نموذج الدراسة كالتالي :

$$Y_t = f(FD_t) \dots \dots \dots (1)$$

$$GDPG_t = f(CREDIT_t, M2/GDP_t, BASSET_t, S_t, M1/GDP_t, \dots \dots \dots (2)$$

حيث :

GDPG : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كممثل للنمو الاقتصادي .

CREDIT : نسبة القروض الموجهة الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي.

M2/GDP : حجم الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الاجمالي .

BASSET : مجموع أصول البنوك التجارية الى مجموع أصول البنوك التجارية و أصول البنك المركزي.

S :نسبة مجموع الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي يعبر هذا المؤشر عن قدرة و فاعلية الوساطة المالية في جذب الودائع .

M1/GDP : حجم النقدي بمفهومة الضيق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

ثم اقترح طريقة تقدير العزوم المعممة (GMM) The Generalized Method of Moments من خلال دراسة (Arellano and Bond 1991). اختيار هذا النموذج جاء لعدة مزايا من أهمها معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة ، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogeneity ، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة ، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة (د. مجدي الشوربجي) وهو ما نجحت فيه اختبارات الدراسة من خلال البيانات المذكورة أعلاه. وللتفريق لقد استعنا بطريقة العزوم المعممة وليس طريقة العزوم المعممة الديناميكية التي تستخدم في البانل التي تتطلب اجراء اختبار جذر الوحدة في نماذج البانل بشرط اولي ان يكون عد الوحدات الزمنية أكبر بعدد الوحدات الفردية اي تكون هناك سيطرة للآثر الزمني، كما انه ليس شرط اساسي ان يتم استخدام المتغير المؤخر بل يشترط ان يؤدي هذا المتغير الى حدوث مشكل endogeneity اي ارتباط حد الحذا بالمتغيرات المستقلة وهو ما تتضمنته هذه الدراسة.

2- نتائج الدراسة :

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج GMM ويتضح من هذا الجدول أن القيمة الإحصائية لاختبار F هي معنوية إحصائيا كما اظهر اختبار درين واتسون Durbin Watson إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي و الذي كان اقرب من الاثنين (2.11) كما أشارت القيمة الإحصائية لاختبار (Arellano and Bond 1991) للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية إلى عدم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار ، والتي تؤكد عدم وجود الارتباط و جودة المتغيرات المساعدة المستخدمة في التقدير (les variables instrumentales) و التي وصل عددها إلى 12 و الذي أدى في النهاية اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار طريقة العزوم المعممة كما تشير قيمة معامل التحديد R إلى تفسير المتغيرات المستخدمة ما نسبة 64% و هي نسبة مقبولة كدلالة على جودة النموذج المقدر.

استنتجت نتائج الدراسة أيضا أن معلمة S (الادخار) تساوي 0.11 وجاءت الإشارة موجبة ومعنوية عند 10% وهي دلالة إحصائية على ان الادخار يؤثر ايجابا على النمو ولو بنسبة ضعيفة لان نسبة التفضيل النقدي او ما يعرف بتفضيل السيولة (الاكتناز) مرتفعة في الجزائر وتقترب من الواحد صحيح اذ تساوي 0.48 في 2015، كما ان غياب صيغ اسلامية تتناسب مع الثقافة الادخارية لا يشجع نسبة من الافراد للاقدام على الادخار، في المقابل يعتبر البعض ان معدلات الایداع تحت الطلب بصيغته دفتر الادخار (2.5 % سنويا) و 1.5 للحسابات الخاصة معدلات غير مرضية لارتفاع التضخم من جهة ونفس الامر ينطبق على صيغ الایداع لاجل مثل صيغ DAT - B.C, DAT, CAP, PREG.

يبدو أيضا من المعادلة الرئيسية أعلاه هو ان نسبة الائتمان الخاص جاءت معنوية وسلبية وهي نتيجة متوقعة لضعف الاقراض الخاص الذي يعرف بانتاجيته الاعلى من قروض القطاع العام وهذا التأثير السلبي تعكسه ايضا طبيعة القروض لطويلة الاجل والتي غالبا ما تكون من صنف اقتناء الة او منزل لامتد طويل مع تاكل القرض بسبب التضخم وتعثر كثير من هذه القروض الخاصة.

اشارت معلمة اصول البنوك التجارية الى وجود اثر سلبى صفري تقريبا 0.05 وهي ذلالو واضحة على هامشية هذا العامل في التأثير على النمو حيث اصول البنوك تعتبر نسبة ضعيفة من الاصول العامة للمؤسسات المالية ويرجع هذا السبب لان هيكل النظام المصرفي (29

بنك ومؤسسة) ما زال تمثيلا نسبة لعدد السكان 28000 مقارنة بالمعيار العالمي 7000 وقلة المصارف هو ما يعكس ضعف الاصول من جهة ضعف ادائها من جهة اخرى على ان غالبية هذه الاصول حوالي 80% هي حكومية. جاءت معلمة النقود بالمعنى الضيق معنوية وذو اثر سلبي ب 0.38 وهي دلالة واضحة على ضعف التطور المصرفي وتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي بسبب التسرب النقدي الذي تعكسه معلمة M1 وان جزء كبير من النقود خارج الدائرة المصرفية والذي يغذي السوق الموازية من جهة ويضعف من اداء النقود من جهة اخرى (تراجع سرعة النقود) وهذا التأثير السلبي تظهر معاملته على ضعف الادخار وضعف القدرة على القراض معا. اخير اظهرت النتائج الى معنوية والتاثير الايجابي والكبير لمعلمة النقد بالمعنى الواسع والذي تعكس مدى توسع درجة النقدية في النظام المصرفي الجزائري وهي ما ذهبت اليه معلمة النقد الضيق وايضا ينصرف هذا الاثر الايجابي على مدى اهمية ودائع لاجل في تغطية القروض وجذب المدخرات وسرعة المضاعف النقدي في خلق النقود وهذا التأثير الايجابي ايضا يعكس مدى كفاءة الوساطة المالية لودائع لأجل.

الجدول (5)

نتائج عملية التقدير باستخدام طريقة GMM

Dependent Variable: GDPG				
Method: Generalized Method of Moments				
Date: 05/31/17 Time: 14:38				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Linear estimation with 1 weight update				
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.110036	0.069665	1.579500	0.0916
CREDIT	-0.954828	0.414041	-2.306116	0.0332
BASSET	-0.052164	0.053459	-1.975762	0.0421
M1/GDP	-0.381470	0.163509	-2.333027	0.0314
M2/GDP	0.673496	0.157581	4.273968	0.0005
C	-10.62043	5.501364	-1.930508	0.0695
R-squared	0.644082	Mean dependent var		3.442500
Adjusted R-squared	0.187438	S.D. dependent var		3.120549
S.E. of regression	2.812933	Sum squared resid		142.4267
Durbin-Watson stat	2.116886	J-statistic		5.577217
Instrument rank	12	Prob(J-statistic)		0.472174

الخاتمة (النتائج و التوصيات):

هدفت الدراسة الى اختبار التطور المصرفي على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2015 ، فتوصلنا من خلال الدراسة القياسية الى أن مؤشرات التطور المصرفي اجمالا تمارس تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. تبين أن النتائج تتفق مع الدراسات السابقة على أن تأثير الوساطة المالية للبنوك الجزائرية ضعيف على النشاط الاقتصادي في الجزائر و هذا راجع إلى تخلف ضعف كفاءة الجهاز البنكي و عدم كفاءته في تمويل التنمية ، وغياب المنافسة ما بين البنوك بسبب احتكار القلة التي حظيت به البنوك العمومية والتي تسيطر على نحو 80 الى 90% ، و هذا ما ينعكس سلبا على أداء الوساطة المالية . وتوصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بخصخصة البنوك العامة ، بالإضافة الى اصلاح القطاع المالي و المصرفي و تطويره من خلال المتابعة في اجراءات التحرير المالي ، تنوع صيغ التمويل ، أدوات تعبئة الموارد و توفير مناخ مؤسسي سليم و مستقر ، بهدف قيام الوساطة المالية بدورها الرئيسي و الذي يتمثل في جمع الموارد المالية و المعلومات حول المشاريع الاستثمارية و تحليلها بهدف التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات من أجل التخصيص الأمثل للدخارات المتاحة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

- الإحالات والمراجع :

- [1] Ang J.(2008). A survey of recent development in the literature of finance and growth .Journal of economics Surveys ,Vol.22N°3 ,pp 536-576.
- [2] Barajas, A., Chami, R., and Yousefi, S.,(2013). The Finance and Growth Nexus Re-Examined: Do All Countries Benefit Equally?.IMF Working Paper, WP/13/130.
- [3] Beck ,T. , Levine ,R. and Loayza, N. (2000) .Finance and the Sources of Growth. Journal of Financial Economics 58, 261-300.
- [4] Beck, T.,andLevin.,R.(2004).Stocks markets,banks,andgrowth:panevidence.Journal of Banking & Finance 28,423-442.
- [5] Ben Naceur ,S., and Ghazouani ,S., (2007) . Stock market, Banks ,and economic growth: Empirical evidence from MENA region .Research International Businesss and Finance 21 , 297-315.
- [6] Benhabib,J. and Spiegel M.,(2000). The role of financial development in growth and investment .Journal of economic growth , 5 : 341-360 .
- [7] Berthelemy, J-C., and Varoudakis,A.,(1996).Economic Growth, Convergence Clubs and the Role of Financial Development,” Oxford Economic Papers, 48, 70-84.
- [8] Choong ,C., and Chan. S., (2011) . Financial Development and Economic Growth:A review. African Journal of Business Management. Vol 5,(6),pp ,2017-2027.
- [9] De Gregorio, J. and Guidotti, P.E. (1995) .Financial development and economic growth. World Development, Vol. 23, No. 3, pp.433-448.
- [10] Ezzo, L.J. (2009). Cointegration and causality between financial development and economic growth: Evidence from ECOWAS countries, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 16.
- [11] Favara, G. (2003).An Empirical Reassessment of the Relationship between Finance and Growth.IMF Working Paper, 03/123, European I Department.
- [12] Ghimire B. and Giorgioni G. (2013).Puzzles in the relationship between financial development and economic growth. Journal of Applied Finance & Banking, vol. 3, no. 5, 2013, 199-222.
- [13] Goaeid, M. and Sassi, S. (2010).Financial Development and Economic Growth in the MENA Region: What About Islamic Banking Development.Institut des Hautes Etudes Commerciales, Carthage, MO, pp. 1-23.
- [14] Hassan M.K. ,Benito,S., and Jung-Suk,Y. (2011) .Financial development and economic growth :New evidence from panel data .The Quarterly Review of economics and Finance 51,88-104.
- [15] King R., and Levine. R., (1993b). Finance, Entrepreneurship, and Growth: Theory and Evidence. Journal of Monetary Economics 32: 513-542.
- [16] King, R., and Levine ,R. (1993) .Finance and Growth: Schumpeter Might be Right. The Quarterly Journal of Economics. 108: 717-737.
- [17] Levine, R .(2003). More on finance and growth: More finance, more growth? .Federal Reserve Bank of St. Louis Review 85(Jul), 31-46.
- [18] Levine, R.,andZervos. S. ,(1998) .Stock Markets, Banks, and Economic Growth. American Economic Review 88: 537-558.
- [19] Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. Journal of Economic

- Literature, Vol. 35 No. 2, 688-726.
- [20] Levine. R. (2005). Finance and Growth: Theory and Evidence. In: Handbook of Economic Growth, ed.
- [21] Loayza, N.V. and Rancière, R. (2006) 'Financial development, financial fragility, and growth', Journal of Money, Credit, and Banking, Vol. 38, No. 4, pp.1051-1076.
- [22] Rousseau, P., and Wachtel, P., (2011). What is happening to the impact of financial deepening on economic growth?, Economic Inquiry, Vol, 49, Issue 1, 276-288.
- [23] Saci, K., Giorgioni, G., and Holden, K. (2009). Does financial development affect growth. Applied Economics, 2009, 41, 1701-1707.
- [24] Samargandi N., Fidrmuc, J., and Sugata, G., (2015). Is the Relationship between financial development and economic growth monotonic? Evidence from a sample of Middle Income Countries. World Development Vol, 68, pp: 66-81.
- [25] Taha C., (2014). Post-Keynesian Empirical Research and Debate on Financial Market Development. James Cook University, Australia.